الاسبوع الماضي، حذر فيه الدول المنتجة للبترول من ان عدم تخفيض اسعار البترول التي ارتفعت بشكل كبير يمكن ان يؤدي الى كارثة اقتصادية على مستوى العالم اجمع، وزادت حدة الخطاب عندما تضمن تهديدا مقنعا باحتمال التدخل المسكري لتخفيض الاسعار.وذكر «فورد» ان الدول عبر التاريخ كانت تخوض الحروب بسبب الموارد الطبيعية . . . ثم القى كيسنجر ، بعده ، خطابا يتسم بالخط المتشدد مؤكدا ان واشنطن قد عزمت اخيرا على ان تتصرف لمواجهة آثار زيادة اسعار البترول على اقتصاديات دول المعالم الغربي . . . كذلك تحدث كثيرون في الولايات المتحدة من رجال الكونجرس الى جانب فكرة الاستيلاء بالقوة العسكرية الامريكية على حقول البترول العربية »(۱).

واذا كان هذا اشارة لجملة من تصريحات مسؤولين غربيين ، غان صحيفة «باري ماتش » الفرنسية كتبت تحت عنوان : « البترول . . . انها ليست ازمة . . . ولكنها الحرب » تقول : « ان السبب الجوهري للتضخم العالمي يكمن في زيادة سعر البترول ، وهذه الزيادة تؤدي الى تفاتم ازمة التضخم والاسراع به . ان البلاد العربية وايران وغنزويلا قد لحاطت عنق الفرب بحبل لا بد حتما ان يطبق عليه ويخمد انفاسه » . واستطرد المقال من خلال الارقام يبين حجم الفوائض البترولية ، ومقارنتها بأرقسام النواتج الدولية والمصروفات النقدية الامريكية والاوربية الى أن وصل الى القول « ان جيرالد فورد ليس خطيبا مفوها . ولو ان خطابه خلا من المواهب الخطابية غانه يتضمن ان الزيادة المفرطة التعسفية لسعر البترول لا تشكل شيئا يقل عن العدوان في ذاته ، اذ أنها تخلق بالنسبة للعالم الغربي موقفا مفجعا لا يمكن تحمله . والعدوان يعني حق الدفاع الشرعي . وفي الاوساط الحاكمة الآن ، كما هو الحال في دوائر الراي العام ، الدفاع الشرعي . وفي الاوساط الحاكمة الآن ، كما هو الحال في دوائر الراي العام ، المسع عبارات تردد أن العرب في حاجة الى عملية تأديب وانه سيكون من الصعب تفادي القيام بهذه العملية » . وتساءلت الصحيفة « غهل يزمع السيد غورد ، وهو الحاكم الأول في أقوى امة بالعالم ، أن يمضي في طريقه ، ولو أدى به الامر الى بلوغ هذه النتيجة ؟ » .

الواقع اننا نستطيع ان نامح شبح الحرب ، بل الحرب نفسها ، في تصريحاته ، وهو يقول « يتعين في بعض الاحيان على الامم أن تختار بين الصدام والخنوع ، ولا تستطيع الدول صاحبة السيادة أن تسمح بأن تقرر مصائرها تدبيرات مصطنعة أو تشويهات تجري في السوق العالمية السلع ، وعبر التاريخ دخلت الامم حروبا من أجل المصادر الطبيعية ، مثل الماء والمنتجات الغذائية ، أو طرق المواصلات البرية والبحرية » . ثم تستطرد الصحيفة ، بعد هذا الاقتباس من خطاب غورد ، الى القول « أن هذا الخطاب يعطي ، ولا شبك ، أمم الغرب الحق الشرعي في أن تفك بالقوة الوثاق الذي أطبق عنقها يريد خنقها »(٢).

ولكن ماذا عن بعد أزمة النظام الرأسمالي العالمي وعمقها ؟ وهل هي كفيلة حقا بالخروج الى حيز الحرب باعتبارها الحل الوحيد لكسر ضلوعها الحديدية المطبقة على أنفاس النظام الرأسمالي المعالمي .

وفي سلسلة من المقالات حول تصدي أمريكا للازمة ، تقول صحيفة « الاكسبريس » الفرنسية أن « كل شيء متر أبط ، من الدولار الى البترول ، ومن البورصة الى القدس ، وهذه هي الازمة المقتيقية . . . التضخم يتزايد بسرعة كبيرة . . . وأنهيار البورصة وتفاقم البطالة لم يحدث أبدا من قبل . . . لقد أجمع الخبراء على أن التضخم هو أشد الاخطار جميعا ، وفي رأيهم أن المجتمع الامريكي يستطيع ، لوقت ما ، أن يتحمل معدل بطالة يتعدى ٥ ٪ ، ونمو يقارب الصفر . ولكنه في مقابل ذلك لا يقوى على مجابهة